

مصارف لبنان، الربحية والمناعة في زمن الخسائر



علي بدران*

مدير وخبير مصرفي، عضو نقابة
خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

حققت نتائج أرقام ميزانيات المصارف اللبنانية الغير مدققة لنهاية العام ٢٠٠٨ نمواً ملفتاً، وقفزات مهمة في تعزيز رساميلها وتدعيم احتياطاتها، والتي أكدت ربحية وملاءة وسيولة هذا القطاع المحصّن بفضل بنية التسليفات والاجراءات النقدية الرقابية المتبعة من المصرف المركزي.

الاقتصاد اللبناني لن يكون خارج الركود الذي لم تتحدد درجته وعمقه بعد، الإنعكاسات الممكنة على الصعيد الاقتصادي تشير إلى تقديرات أن يحافظ النمو على نسبة ٤ في المئة بدلاً من التوقعات الأكثر ايجابية التي كانت قبل الأزمة، يرافقه انخفاض معدلات التضخم إلى ٤ في المئة مقارنة مع حدود ٧, ١٠ في المئة خلال ٢٠٠٨. وتعتبر نسبة النمو المتوقعة جيدة مقارنة بما يحدث في الاقتصاد العالمي حيث التقديرات الأخيرة لصندوق النقد الدولي تشير إلى الركود الكبير في الاقتصاد العالمي هذه السنة. بينما توقع النمو تم تعديله في لبنان، فقد رفعت وحدة الايكونوميست The Economist Intelligence Unit توقعاتها للنمو في لبنان إلى ٦, ٤٪ في العام ٢٠٠٩ مع تشديدها على ضرورة تحقيق تقدم على صعيد هيكلية العجز العام في العام ٢٠٠٩. وكذلك أعلنت مؤسسة "موديز" عن إعادة النظر في الرؤيا المستقبلية للاقتصاد اللبناني من "مستقر" إلى "إيجابي".

إن اهتمام المؤسسات المصرفية اللبنانية بالتركيز على الربحية وتعزيز القاعدة الرأسمالية وتدعيم احتياطاتها، للاستفادة من تجارب الأزمة المالية والتي أصابت أكبر المصارف العالمية. في حين بقيت المصارف اللبنانية بمنأى إلا في حالات وخسائر محدودة أمكن استيعابها، متحصنة بالسيولة المتوافرة والدور الفعال لمصرف لبنان من خلال مواكبته العمل المصرفي واضعاً معايير متشددة وحدوداً متدنية لأي توظيفات متجهة إلى الخارج ومنظماً التعاطي مع المشتقات المالية.

إن الأرباح الصافية التي أظهرتها ميزانيات المصارف تعكس أهمية خاصة في نهاية العام ٢٠٠٨ في ظل الخسائر التي بدأت تظهر تبعاً في ميزانيات المصارف العالمية من جراء انعكاسات الأزمة الحالية.

وتشير المعطيات في أرقام الميزانيات إلى انعكاس الأرباح المرتفعة على

إن أهم ما في أرقام الميزانيات وما أظهرته من أرباح صافية، ما هو إلا دليل على أن أداء القطاع المصرفي اللبناني في لبنان لا يزال بمنأى عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية.

فالقطاع بات مجموع موجوداته تقارب ١١٥ مليار دولار أي أربعة أضعاف حجم الاقتصاد الوطني. وحجم الودائع يناهز ثلاثة أضعاف حجم هذا الاقتصاد.

وشكّلت زيادة التسليفات خلال العام ٢٠٠٨ محطة متميزة في النشاط المصرفي إذ بلغت قيمة التسليفات المصرفية للقطاعات الاقتصادية المختلفة

لنهاية ٢٠٠٨ بحدود ٢٨ مليار دولار أميركي، ضمنها تسليفات المصارف المتخصصة، وبلغت السيولة لدى المصارف اللبنانية من أعلى النسب بحسب المعايير الإقليمية والدولية. وبات اعتمادها كمعيار يضاف إلى الكفاية الرأسمالية، مما أتاح لهذه المصارف أن تبقى بعيدة عن المفاعيل المباشرة للأزمة المالية العالمية. خصوصاً أن ٨٨٪ من المصادر التمويلية للمصارف اللبنانية تأتي بمعظمها من الودائع التي تعود بنسبتها الكبيرة للبنانيين المقيمين وغير المقيمين، مما حصّن المصارف بعدم الافتقار إلى

السيولة، كما حصل لدى المصارف العالمية في الخارج، وأدى إلى نهاية مصارف الأعمال وإفلاس Lehman Brothers أحد أكبر مصارف الاستثمار في الولايات المتحدة الأميركية، واندماج Merrill Lynch إلى Bank of America وتحويل Morgan Stanley، إلى مصارف تجارية.

لا يعني ذلك أن الاقتصاد ككل بمنأى عن ارتدادات وتداعيات الأزمة العالمية الأكبر منذ ٨٠ عاماً، والتي لم تنته بعد، فتدخل الدول وضخ السيولة من قبل المصارف المركزية ما زال قائماً وبشكل مستمر لتصحيح الاختلالات والعودة لاكتساب الثقة.

**حدد المصرف المركزي
نسبة التسليف على الأسهم
والسندات المحلية والدولية
بسقف 50 في المئة لحماية
المستثمر والمصرف**

العائد على متوسط حقوق المساهمين والعائد على متوسط الموجودات. ويعود ذلك إلى عوامل عديدة منها الانتشار المصرفي اللبناني في الأسواق المجاورة ونجاحها في التمدد الاقليمي، ونمو جيد في التسليفات وعمليات المتابعة لتحسين جودة هذه المحفظة ونوعيتها. بحيث تراجعت نسبة صافي الديون غير العاملة إلى إجمالي التسليفات الصافية من المؤنات والفوائد غير المحققة إلى حوالي نسبة ٦٠٪ أقل مقارنة بالمستويات الأعلى في السنوات السابقة.

■ أسباب مناعة المصارف اللبنانية

لم تتأثر المصارف اللبنانية بمخاطر عمليات التمويل العقاري كتلك التي تصف بالولايات المتحدة والدول الأوروبية وغيرها من البلدان إثر أزمة الرهونات العقارية، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها:

١. تحصين القطاع المصرفي بالقوانين والتشريعات والتعاميم الرقابية الاحترازية الصادرة عن مصرف لبنان فيما يخص التسليفات وتحديد مخاطرها

حدد المصرف المركزي نسبة التسليف على الأسهم والسندات المحلية والدولية بسقف ٥٠٪ في المئة لحماية المستثمر والمصرف من التقلبات الحادة، وتم إلغاء إمكانية استثمار المصارف في الأدوات والمشتقات المعقدة ومن بينها الرهونات العقارية^١ وكذلك التسليف العقاري. حيث تخضع المصارف اللبنانية للضوابط الشديدة على تمويل الأصول الثابتة، أهمها عدم منح تسليفات عقارية تتجاوز نسبة ٦٠٪ من قيمة العقار المطلوب شراؤه، أو القيمة الحالية للعقار قيد الإنجاز أو قيمة الضمانة المقدمة. مع استثناء خاص للقروض السكنية. إضافة لتحديد آجال القروض العقارية وتحديد برنامج التسديد وفقاً للتدفقات النقدية للعميل، وعدم تمويل عمليات المضاربة العقارية، أي شراء العقارات بهدف إعادة بيعها.

إن عملية استيفاء قيمة القرض المتعثر من العقار المقدم كضمانة تخضع لشروط التملك مؤقتاً وتتطلب موافقة لجنة الرقابة على المصارف، ويجب تصفية العقار خلال مهلة سنتين، وفي حال تعذر ذلك على المصرف تكوين احتياطي خاص، ويجب أن يكون بالعملة اللبنانية مهما كانت عملة القرض ويوازي هذا الاحتياط قيمة الديون المقابلة للعقار بمعدل ٥ ٪ سنوياً. على أن يبقى الاحتياط قائماً ما لم يتم تصفية العقار، ولا يعتبر هذا الاحتياطي ضمن الأموال الخاصة للمصرف ولا يجوز أيضاً أن يكون مجموع العقارات التي تم تملكها مؤقتاً لحين التصفية أن يتجاوز مجموعها الأموال الخاصة للمصرف في أي وقت.

٢. الاستقرار النقدي لجهة أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في ظل تزايد العجز في الموازنة

إن استقرار الأوروبيون بالرغم من التقلبات لفترة قصيرة، في ظل مناخ دولي مالي متأزم، ما هو إلا مؤشر إيجابي عن الأوضاع المالية. وكدليل على الثقة الأمر الذي برز خلال الفوائض في الاكتتابات في السندات، مما حدا بالمصرف المركزي إصدار شهادات إيداع لامتناهات السيولة. وقد

ساعد في الاستقرار أيضاً صدور عدد من التعاميم من البنك المركزي بهذا الخصوص، إضافة إلى أن المادة ١٥٦ من قانون النقد والتسليف تفرض على المصارف التوفيق بين مدة توظيفاتها وطبيعة مواردها والفجوة "Gap" التي قد تحصل بين الاثنين تحتسب من ضمن مخاطر السوق وتعالج على هذا الأساس.

فعملية التسليف مستمرة في المصارف اللبنانية بشكل طبيعي وتحقق نمواً مستمراً بينما توقفت في كثير من بلدان المنطقة والعالم ومعدلات الفائدة على الحسابات المدينة ارتفعت في الخارج بينما بقيت مستقرة في لبنان.

٣. التزام المصارف اللبنانية بمعايير بازل-٢

قطعت المصارف اللبنانية شوطاً مهماً جداً في تنفيذ معايير بازل-٢ في أوائل عام ٢٠٠٨، عبر توسيع قاعدة المساهمين وإعادة رسملة الأرباح، وتحسين أنظمة إدارة جميع أنواع المخاطر المصرفية من خلال وضع أنظمة الرقابة الداخلية. إضافة لاتخاذ عدة تدابير من السلطات المركزية والرقابية وإدارات المصارف وتمحورت هذه التدابير حول الاستمرار في مكافحة تبييض الأموال لا سيما فيما يعود إلى معرفة العملاء (KYC) والتحقق عنهم، وتوسيع نطاق قواعد المحاسبة والتدقيق الدولية، وترشيد الإدارة والحوكمة، وتطوير العمل الإداري والمحاسبي في سبيل تحسين الشفافية والإفصاح المالي.

بالإضافة ابتعاد المصارف اللبنانية عن التوظيفات في الأسواق العالمية، ولدى المصارف الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة الأميركية نظراً لقدرة البنك المركزي على رصد التغييرات وتتبعها منذ الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة، ومواكبة العمل المصرفي بالمعايير المتشددة والحدود المتدنية لأي توظيفات متجهة للخارج، ومنظماً التعاطي مع العقود المستقبلية والأدوات والمشتقات المالية، لأن الغالبية الساحقة من المتعاملين بهذه الأدوات غير قادرين على فهم تركيبتها أو قياس وتحديد مخاطرها، بل كان السعي وراء الربح السريع والمضاربة هما الأساس وراء التعامل بها.

وقد نجحت معايير بازل-٢ إلى حد معقول في إدارة المخاطر، إلا أنه تبين أن هناك ثغرات لا تزال موجودة فيما يتعلق بالأدوات المالية المتطورة وطريقة إدارتها.

٤. اتباع سياسة تنويع التسليفات والتوظيفات

التزمت المصارف اللبنانية العمل المصرفي السليم للتوظيفات وتنويعها في الأسواق لمختلف أنواع القطاعات المنتجة، والقيام بنشاط ائتماني ملموس ظهر بصورة واضحة في مجال صيرفة التجزئة (Retail) لقروض الأفراد ولاسيما في مجالات قروض السيارات والاسكان والقروض الشخصية. وتنويع الخدمات والمنتجات وتوجيه محافظها إلى التمويل الداخلي، الذي يشمل تمويل الدين العام للدولة والقطاع الخاص ودخول الصيرفة الإسلامية إلى السوق اللبناني من خلال الاطار القانوني والتعاميم الخاصة بها. وقيام البنك المركزي بإصدار تعاميم للمحافظة على الاستقرار التسليفي لدى القطاع الخاص، لا سيما تلك التي سمحت بتسوية

القانون في الجريدة الرسمية خلال السنة الحالية. فقانون الدمج كان له الأثر الكبير على خروج ٣٢ مصرفاً من القطاع سالماً عن طريق الاستحواذ أو الإندماج أو التصفية الذاتية دون الحاق خسائر بالمدعين مما زاد من الثقة التي هي أساس الاستقرار المالي.

٥. تخفيض مخاطر التسليف لسوق الاستهلاك. إن مؤسسات الاستعلام الخاصة بالرغم من أهميتها واستعانة عدد من المصارف بها، لكنها لا تكفي لجهة الاستعلام عن زبائن قروض التجزئة للمصارف، وتشمل أكبر شرائح المجتمع. خلال الشهر الماضي تم الإعلان في جمعية مصارف لبنان عن إنشاء مؤسسة للمعلومات الائتمانية عن الزبائن، ومن المتوقع أن يكون لها الدور الفعال في الاستعلام عن المدينين في سوق الاستهلاك، بعد أن تم تحديث القطاع المصرفي وتطوير مركزية المخاطر في مصرف لبنان، وتوسيع وتحسين القدرة التقنية والتي باتت في مستوى جيد من الأداء مما يتيح للمصارف الدخول المباشر على كل المعلومات على مركزية المخاطر الذي يزيد من شفافية الاستعلام عن أي عميل للمصرف، ويعطي التسليفات وقروض التجزئة دفعةً كبيراً. وهناك تقنيات بمجالات التعاطي المباشر مع المصارف منها مقاصة الشيكات بحيث هناك مشروع لدى المصرف المركزي لتنفيذ هذه المقاصة مباشرة من المصرف وامكانية دخوله إلى هذه الحسابات.

٦. عدم زيادة نسبة الضريبة على الفائدة الدائنة أكثر من ٥ في المئة المعمول بها حالياً والذي كان من ضمن مشاريع مؤتمر باريس-٢ وكان واردًا في مشروع الموازنة. فقرار الزيادة غير مناسب خصوصاً في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها مما يؤثر سلباً على استقطاب الودائع إلى المصارف اللبنانية.

٧. مشكلة الدين العام المتفاقم وتحسين ادارته. إن مكامن الضعف والتحدي الأهم الذي يواجه لبنان لا يزال في معالجة مشكلة الدين العام المتفاقم، وهو تحدٍ ازداد صعوبة في ظل الأزمة العالمية. إن عجز الموازنة وعدم اقرارها مع دخول الفصل الأول من سنة ٢٠٠٩، قد ارتفع إلى حوالي ٦٢٠٠ مليار ليرة مع التعديلات الأخيرة.

إن اتخاذ الحكومة خطوات فاعلة على صعيد المالية العامة، ووضع الخزينة حيال حجم الدين العام والاقدام على اجراء اصلاحات بنوية تمكن من تخفيض العجز وتحسين ادارة الدين العام وضرورة الاستثمار في البنية التحتية وتفعيل برنامج اصلاح مالية الدولة، من خلال قانون الضريبة الموحد للدخل لازالة تشوهات النظام الحالي لضريبة الدخل، وقانون الاجراءات الضريبية، الذي بات جاهزاً ومتابعة الاصلاحات لاعادة جدول الدين العام، من شأن ذلك الإنعكاس الايجابي على المصارف اللبنانية

■ عدم صوابية الاعتماد فقط على مؤشر التصنيف كمقياس ذي أولوية في اتخاذ القرار الاستثماري؛

يجب الاستفادة من تجربة الأزمة المالية العالمية وعدم الركون فقط على التصنيف الائتماني لمؤسسات التصنيف الدولية فيما خص الأدوات المركبة. فهو غير كافٍ إطلاقاً. وهذه المؤسسات بدأت تبذل جهداً كبيراً

الديون المشكوك بتحصيلها، وقد سويت أوضاع حوالي ٣٤٠٠ عميلاً مجموع تسليفاتهم بحدود ٢,٧ مليار دولار. وبالتالي ليس لدى المصارف اللبنانية أصول سيئة، على غرار الأزمة العالمية التي تزيد الضغوط على المصارف، فقد أعلن وزير الخزانة الأميركي تيموثي غيثر عن شراء أصول سيئة بقيمة ترليون دولار لإنقاذ المصارف الأميركية بحيث أصبحت الدولة هناك تتدخل في الاقتصاد بشكل مباشر، والأزمة تتفاعل على الصعيد الاقتصادي وازدياد وتيرة الإنكماش والركود وتراجع النمو العالمي.

٥. وجود ضوابط من البنك المركزي على نسب الإقراض إلى رأس المال أي الرافعة المالية (Leverage) بحيث غير مسموح للمصارف اللبنانية بأن تتعدى نسبة إقراض المؤسسات المالية غير المصرفية ٦ أضعاف رأسمالها، بينما كانت عالية هذه النسبة في الخارج، ففي الولايات المتحدة الأميركية تزيد عن ٣٠ ضعفاً.

التزمت المصارف ضوابط احترازية سواء في تسليفاتها العقارية أو في التسليف على الأسهم. إضافة إلى إحجامها عن التداول بالمشقتات وسائر الأدوات المالية المركبة والمعقدة.

■ اجراءات تحصيل المصارف اللبنانية من اردادات الأزمة

١. تحفيز سياسة التحويل من العملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية. إن تراجع السيولة بالدولار يبعد الأسواق المحلية عن الاستثمار بديون وأوراق مالية صادرة من جهات خارجية ممكن تورطها بالمخاطر. وزيادة السيولة بالليرة يعزز امكانية تمويل القطاعين العام والخاص في لبنان مما يؤمن النمو ويخفف المخاطر على القطاع المصرفي، علماً أن نسبة "الدولة" انخفضت إلى حدود ٦٨,٢٥ في المئة خلال الشهر الحالي وهي نسبة مقبولة مقارنة بالنسب السابقة قبل سنوات قليلة.

٢. اعتماد سياسة فوائد مستقرة وواقعية لتؤمن مدخولاً يفوق التضخم لعام ٢٠٠٩، ويحافظ على ثبات الودائع ويحفز المصارف على التسليف المحلي إلى القطاع الخاص للتوظيف في المجالات الصناعية والإنتاجية وبشروط ميسرة، لأن أي زيادة في نسبة التسليفات تزيد من نسبة النمو المطلوب وتقلل الاستقرار الاجتماعي. التسليف بالليرة يخفف من المخاطر لدى القطاع المصرفي، ويعيد الدور الفعال إلى الاقتصاد اللبناني مما يؤمن قدرة كبيرة بالنحكم بالتطورات والمستجدات الاقتصادية.

إن سياسة دعم فوائد القروض للقطاع الخاص والتسليف في المشاريع الجديدة تزيد من حركة خلق فرص العمل تخفيفاً لانعكاسات الأزمة المالية العالمية.

٣. الاعفاء من الاحتياطي الإلزامي بالليرة اللبنانية لفترة معينة، مما يعزز التسليف ويعطي المصرف المركزي قدرة أكبر على تحريك الفوائد، مما يؤدي إلى ثبات فوائد التسليف والابتعاد عن المضاربة وتشجيع المشاريع الجديدة، وتوسيع القطاعات المنتجة وتحسين الأداء الاقتصادي والمناخ الاستثماري في لبنان.

٤. التحفيز على دمج المصارف خصوصاً بعد أن تم اقرار المراسيم التطبيقية لقانون الدمج المصرفي واصدارها من قبل وزارة المالية، وصدر

ونمو البورصة في لبنان لا يتم الا من خلال قانون حديث للأسواق المالية الذي يسمح بنموها إلى حدود ٣٠ مليار دولار، أي بزيادة كبيرة عن الحجم الحالي بحدود ١٠ مليار وبشأن هذا القانون أن يوزع المخاطر المالية ويشجع الاستثمار ويحفز النمو.

فالنظام المالي بحاجة إلى تحديث، لأن أغلب دول العالم بما فيها الولايات المتحدة تتجه نحو توحيد الرقابة على النظام المالي. ومن الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة هو ضعف أنظمة المخاطر وغياب الشفافية.

لقد برهن القطاع المصرفي اللبناني على قدرته على تجاوز الأزمات مهما كان حجمها، ومواجهة المخاطر الداخلية والخارجية، والمحافظة على ربحية متميزة ومناعة بفضل سيولة وافرة بجميع المقاييس توفر الائتمان المريح للاقتصاد الوطني لتبقى المصارف بمنأى عن الأزمة المالية العالمية والتي لم ينتهي انعكاساتها بعد على الاقتصاد العالمي.

إن الأزمة المالية العالمية عميقة جداً ولا تزال تتفاعل، وإن امكانية تأثر لبنان بانعكاساتها حتمية خلال السنة الحالية، كون لبنان يعتمد بشكل كبير على اقتصاده الاغترابي لاسيما الانتشار اللبناني في دول الخليج العربي، وتقدر تلك التحويلات بحدود ٥,٥ مليار دولار سنوياً أي نحو ٢٠ في المئة من الناتج المحلي، مما يعطي فائضاً لميزان المدفوعات بلغ رصيداً تراكمياً ٦٨٣ مليون دولار لنهاية شباط ٢٠٠٩ مقابل العجز الكبير في الميزان التجاري.

إن استمرار الأزمة وتداعياتها على اقتصادات بلدان الخليج يبقي شبح هذه الأزمة تلوح في الأفق اللبناني، من هجرات لبنانية معاكسة إلى لبنان محتملة وتراجع التحويلات وفي الاستثمارات العربية البينية.

يشكل استمرار الأزمة العالمية عقبة أمام وصول بقية المساعدات والقروض المخصصة من الدول والمؤسسات للبنان في مؤتمر باريس-٣ والبالغة ٧,٤ مليار دولار لم يصل سوى حوالي ٣,٧ مليار دولار منها فعلياً بسبب التأخر في اقرار مشاريع القوانين الاصلاحية من ضمن التزامات الحكومة في المؤتمر.

إن استمرار أزمة الثقة في أسواق المال العالمية قد ينعكس على المصارف اللبنانية نظراً لادارتها جزء كبير من الدين العام المتفاقم، وتتنحصر توظيفاتها في تمويل القطاع العام والخاص داخلياً، وتمويل جزئي لمشاريع اللبنانيين خارج لبنان من رجال أعمال ومؤسسات تعمل في الخارج، في ظل عدم التوافق على الاصلاح الاقتصادي والمالي وإدارة الدين العام ورسم سياسة مالية متكاملة توقف العجز. وبالتالي المخاطر محصورة بشكل أساسي بالبيئة الإصلاحيّة والوضع الأمني والسياسي. لذا المصارف اللبنانية مدعوة إلى المزيد من تعزيز وزيادة رساميلها وتدعيم احتياطاتها وأموالها الخاصة، خصوصاً بعد أن حققت النتائج الايجابية في العام ٢٠٠٨، لأن رأس المال والأموال الخاصة وتقوية إدارة المخاطر أفضل وسيلة لمواجهة الأزمات.



لاستعادة ثقة المستثمرين بتصنيفاتها وإعادة النظر في كيفية تصنيف الأدوات المالية والقيام بتحليل أعمق لماهية هذه الأدوات. والوعي لمخاطر المضاربات في الأسواق المالية وأسواق الأسهم والسندات. إن الاستثمار في أي من الأدوات الحالية تتطلب وجود كادرات بشرية في المصارف مؤهلة بالقيام بالتحليل المعمق خصوصاً الأدوات المركبة منها.

المعرفة المباشرة بالسوق وبالمؤسسة وبأي أداة مالية يجب أن يتقدم على معيار التصنيف، كالقروض التجارية التي تعتمد على المعرفة المسبقة بالمؤسسة وقدرتها على السداد وامكاناتها المادية.

■ انعكاسات الأزمة على البورصة في لبنان وأسعار أسهم المصارف
كان للأزمة المالية العالمية ارتدادات على أداء الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، وكان التراجع والانخفاض في أسعار الشركات المدرجة لاسيما أسهم المصارف، ولم يتعد نسبة ٢٠٪ نظراً لأن التداولات اليومية متدنية، وشهدت معظم الأسهم المتداولة تفاوتاً في الأداء.

وتقاسمت أسهم "سوليدير" والأسهم المصرفية اجمالي التداول، لأسباب تتصل بمحدودية الأوراق المالية والأسهم المصدرة من مؤسسات القطاع الخاص. ونظراً للحجم الضئيل لبورصة بيروت البالغ نحو ١٢ مليار دولار مقارنة بالأحجام الكبيرة جداً لأسواق المنطقة كالسعودية. في حين تبقى الأسهم قادرة على استعادة عافيتها عند أول تحسن في الأسواق العالمية. في الوقت الذي تراجعت قيمة البورصات العالمية، واختفت ثلث الثروات العالمية المستثمرة بها المتكئة على صعودها لدعم الاستدانة بغاية الاستثمار والاستهلاك.